

# وزارة التخطيط

وثيقة الاطار العام  
للخطة الوطنية لاعادة الاعمار و التنمية  
للمحافظات المتضررة جراء العمليات الارهابية و الحربية

اعداد

وزارة التخطيط

تموز - ٢٠١٧

## فهرس المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٢	<u>الملخص التنفيذي</u>
٥	القسم الاول : منهجية اعادة الاعمار و التنمية
٥	١ ١ المنهجية المعتمدة في اعداد اهداف خطة الاعمار
٥	٢ ١ حصر الاضرار والخسائر
٦	٣ ١ تقدير الاحتياجات
٨	<u>القسم الثاني : السياق العام</u>
٨	١ ٢ إحصاء الاضرار و الخسائر / الاحتياجات
١٢	<u>القسم الثالث : خطة اعادة الاعمار و التنمية</u>
١٢	١-٣ الرؤية و المباديء التوجيهية لاعادة الاعمار
١٣	٢-٣ فترة ونطاق الاطار العام
١٤	٣-٣ التدخلات المقترحة لاعادة الاعمار والتنمية
١٦	<u>القسم الرابع : التنفيذ ومراقبة الاداء</u>
١٨	<u>القسم الخامس: اليات التمويل</u>
١٨	١-٥ نظرة عامة على الوضع المالي (٢٠١٦-٢٠١٩)
١٩	٢-٥ اليات و مصادر التمويل
٢٢	<u>المصادر</u>

## الملخص التنفيذي

يتعرض العراق منذ أكثر من سنتين لخطر تهديد متنوع المخاطر لوجوده واستقراره في العصر الحديث بسبب احتلال عصابات الجماعات الارهابية لما يسمى بتنظيم الدولة الاسلامية (اومايعرف بداعش) لمدن رئيسية ومساحات شاسعة من العراق شملت مدن الموصل ، تكريت ، الرمادي وعدد اخر من المدن والاقضية والنواحي والقرى ،ونزح قسريا نتيجة لذلك اكثر من اربعة ملايين مواطن عراقي اضطروا للعيش والانتقال الى مدن امنة اخرى ، او السكن في مخيمات او مباني غير مكتملة او في محطات ايواء غير لائقة ، فضلا عن تاثر اكثر من ذلك العديد في المدن والمجتمعات المضيفة (بحسب احصائيات وزارة الهجرة والمهجرين ١ حزيران ٢٠١٦).

لقد كانت الخسائر البشرية المباشرة نتيجة الاعمال الارهابية والعسكرية والحربية فادحة وقاسية جدا حيث بلغ عدد الشهداء والضحايا اكثر من ( ١٨٨٠٢ ) شخص، وتعرض للاصابة اكثر من (٣٦٢٤٥) جريح او مصاب (بحسب بيانات اولية ١ وزارة الصحة-٢٠١٦)،ونجم عن ذلك عدد كبير من الارامل والايتام ، فضلا عن حدوث عمليات وجرائم ضد الانسانية وبضمنها حملات التطهير العرقي لعدد من الاقليات العرقية المحلية (كالمسيحيين ، والايديين والشبك ) وكذلك حدوث عمليات عنف وانتهاكات جنسية واعمال استرقاق وعبودية مورست من قبل الجماعات الارهابية ضد الفئات الهشة كالنساء والاطفال وبلغ عدد النساء اللاتي تعرضن للاختطاف للاغتصاب او البيع والشراء، الاضرار النفسية اكثر من (٤٠٠٠) امرأة) بحسب احصاءات منظمة حرية المرأة في العراق (NGO) (٢٠١٥).فضلاً عن هجرة ولجوء عدد كبير من المواطنين الى دول الجوار تجاوزت الاعداد الاولية التقديرية الى اكثر من ٢٠٠,٠٠٠ شخص.

كما تعرضت البنى التحتية الاساسية (الكهرباء - الماء والصرف الصحي - الصحة - الطرق والجسور - المباني المدرسية والدوائر الرسمية ) في المدن التي سقطت بايدي الجماعات الارهابية او التي تعرضت لعمليات حربية لاحقة الى دمار كبير واضرار بالغة تسببت في تعطيل تقديم الخدمات الاساسية بشكل كبير ، واضرت بشكل واضح في انهيار الخدمات الاجتماعية ، وتشير التقديرات الاولية لحجم الاضرار التي تعرضت لها المباني والخدمات الحكومية ولغاية ٢٠١٦/٥/٢٢ باكثر من ٣٦ ترليون دينار عراقي او مايعادل ٣٠ مليار دولار (بحسب بيانات وزارة التخطيط في ٢٠١٦/٦/١ ) ، فضلا عن اضرار كبيرة تعرض لها ممتلكات ومنشآت القطاع الخاص (مسكن ، معامل ، مزارع ، اخرى) قد تجاوز في تقديراتها اضرار ممتلكات القطاع العام .

ومما لاشك فيه ان هذه الاضرار والخسائر الكبيرة والكارثية ادت الى تدهور في مؤشرات التنمية البشرية وبالاخص معدلات الفقر والبطالة ، حيث تضاعف معدل الفقر في المحافظات المتضررة (الانبار ، كركوك، ديالى ، الموصل، تكريت ) من ٢٠% (عام ٢٠١٢) الى ٤١% (عام ٢٠١٤) بحسب المسح المشترك لوزارة التخطيط والبنك الدولي لعام ٢٠١٤) فضلا عن ارتفاع كبير في معدلات البطالة تجاوز ٢٠% (بحسب تقديرات مسح الامن الغذائي ٢٠١٦)، وتسبب هذا بدوره سلبا على معدلات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية ، فضلا عن العديد من الامراض والمشاكل الاجتماعية الناجمة.

في ضوء هذه التحديات والمآسي الكبيرة ، وفي ظل تحقيق الحكومة العراقية وقواتها الامنية وبدعم من التحالف الدولي للانتصارات بالعسكرية فقد استطاعت تحرير عدد مهم من المدن والاقضية والمناطق ،

بدءاً من تحرير ناحية جرف الصخر | محافظة بابل ، ومدن محافظة ديالى ، وتحرير مدينة تكريت وبيجي في محافظة صلاح الدين ثم تحرير مدينة الرمادي واقضية هيت والرطبة واخيراً مدينة الفلوجة بالغة الأهمية الاستراتيجية لقربها من العاصمة بغداد، وتحرير الجانب الشرقي من مدينة الموصل في يناير ٢٠١٧، فضلاً عن استمرار العمليات العسكرية والجهود لاستكمال تحرير بقية المدن الأساسية وفي مقدمتها الجانب الغربي من مدينة الموصل العزيزة ، فقد اضحى من المهم العمل بسرعة كبيرة لاعادة الاستقرار والاعمار للمناطق المحررة وبما يرفع او يخفف المعاناة الانسانية الكبيرة للعوائل النازحة ويعطي وميض بالمستقبل المنشود نحو الامان والاستقرار. وهذا بدوره يتطلب الانتقال من جهود الاغاثة والمساعدات الانسانية الطارئة الى مرحلة اعادة الاستقرار والاعمار .

وازاء هذه الاوضاع القاسية فقد تحركت الحكومة على جميع الصعد الخارجية لعرض ما يواجه العراق من تحديات كبيرة ، وانبرى المجتمع الدولي في مساندة العراق ودعمه وفي جميع المجالات الامنية والاقتصادية والاجتماعية عبر تمويل وتنفيذ مشاريع اعادة الاستقرار والاعمار فضلاً عن جهود ازالة مخلفات الاعمال الحربية بعد تحرير المدن . واطلق برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP) وبمشاركة الحكومة العراقية برنامج تمويل الاستقرار (FFIS) في ايار ٢٠١٥ ولمدة عامين ينتهي في ايار ٢٠١٧، وكذلك بدء العمل في برنامج تمويل الاستقرار الموسع (FFES) في ايلول ٢٠١٦، ويساعد أكثر من ٣٥٠ مشروعاً بكلفة ٣٠٠ مليون دولار أميركي في إحياء البنى التحتية والخدمات العامة وتحفيز الاقتصاد المحلي، كما يتطلب الاستقرار الفوري ١٠٠ مليون دولار أميركي ليغطي ١٠ بلدات إضافية على الأقل سنة ٢٠١٧. وثمة حاجة إلى ٣٠٠ مليون دولار إضافي للاستقرار الموسع (التقرير السنوي ٢٠١٦/UNDP).

ان موجات النزوح تركت اثاراً وخيمة على النازحين في المدن التي تعرضت لارهاب داعش على الصعيد الاقتصادي فضلاً عن الابعاد الأخرى ، بسبب الدمار الذي لحق بممتلكاتهم و اعمال السلب و النهب التي طالت اموالهم ومقتنياتهم و استمرت تداعيات النزوح حتى في المناطق التي نزحوا اليها بسبب ازدياد الطلب على السلع والخدمات الذي انعكس سلباً على مستويات الاسعار و محدودية فرص العمل. حيث بلغت نسبة السكان غير الامنين غذائياً في مجتمع النازحين ٥,٥% و هي اكثر من المعدل على المستوى الوطني البالغ ٢,٥% . (بحسب المسح الوطني للامن الغذائي | الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠١٦).

وتزامناً مع جهود واجراءات وزارة التخطيط في اعداد خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ ، تسعى الوزارة الى المساهمة الفعالة في تأشير وتاطير متطلبات مهمة إعادة الاعمار بشكل علمي وتفصيلي مستند الى بيانات احصائية موثقة ومحدثة عبر وثيقة " الاطار العامة لخطة اعادة الاعمار والتنمية" بهدف الانتقال من جهود الإغاثة الطارئة ، وجهود اعادة الاستقرار العاجلة إلى إعادة الاعمار والتنمية طويلة الأمد في المناطق المحررة وعبر ثلاثة قطاعات رئيسية :قطاع التنمية البشرية والاجتماعية ، قطاع البنية التحتية الأساسية و قطاع التنمية الاقتصادية ، ومما لا شك فيه ان هذه المحافظات الكبيرة والمدن الرئيسية جزء لا يتجزأ من العراق وبواباتها إلى دول الجوار ( نينوى - ديالى - الانبار )، ولذا تعتبر تنميتها أمراً في غاية الأهمية والاولوية وضرورة وطنية للحكومة العراقية وواجب أخلاقي للجميع . علاوة على ذلك ، يشكل نجاح الحكومة في إعادة الاعمار والاستقرار رسالة واضحة للمجتمع الدولي على تماسك و ارادة الشعب العراقي وسعيه للامن والاستقرار والازدهار. تمثل وثيقة "الاطار العام للخطة الوطنية لاعادة الاستقرار والاعمار" استجابة شاملة ومحددة الأولويات للضرر الكبير وعبر كافة القطاعات والمحافظات المتضررة ، ولفترة زمنية تتجاوز ١٠ سنوات تنطلق بدءاً من خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢، ويتطلب لتنفيذ هذه الخطة ميزانية

كبيرة تتجاوز في تقديراتها الاولية التخمينية ١٠٠ مليار دولار ، سوف تستخدمها الحكومة بالعمل مع المنظمات والمؤسسات والوكالات الدولية ، وتمحورت الوثيقة في خمسة اقسام رئيسية بدءاً من القسم الاول لعرض المنهجية المعتمدة في الاطار العام والتي استندت على وثيقة البنك الدولي في هذا الصدد ، وتطرق القسم الثاني لعرض السياق العام لهذه المحافظات ، وعرض القسم الثالث بشكل مفصل الرؤية والمبادئ التوجيهية للوثيقة من حيث فترة ونطاق الخطة والتدخلات المقترحة لاعادة الاعمار والتنمية ، ولغرض الانتقال الى عملية التنفيذ قدم القسم الرابع نموجاً لهيكلية التنفيذ والبرنامج الزمني طيلة سنوات الخطة المتوقعة ان تغطي فترة عشرة سنوات ، واختتم القسم الخامس اليات التمويل في ضوء الظرف الاقتصادي والمالي الصعب الذي يعانيه العراق وقدمت الوثيقة نظرة عامة ، واليات تمويلية تستند الى واقعية عملية ترتبط بمصادر محلية وخرجية لدعم جهود الحكومة العراقية .

ومما اشترته اللجنة طيلة فترة عملها لانجاز الوثيقة هو تعدد وتنوع الجهات المساهمة في تمويل وتنفيذ مشاريع اعادة الاستقرار ، والاعمار حيث تتولى عدة جهات عراقية او دولية القيام بالاعمال التخطيطية والتنفيذية وعبر التعاون والتنسيق المباشر مع السلطات المحلية وبإشراف ومتابعة من الحكومة الاتحادية ، لضمان التنسيق الفعال والاستفادة الحقيقية من الموارد المالية والبشرية، ونجد ضرورة الاشارة الى الجهات المشاركة حالياً في تمويل او تنفيذ مشاريع اغائة ١ او اعادة استقرار او اعادة اعمار المناطق المشمولة بالاطار العام، وازاء هذا فقد اقترحت الوثيقة التركيز وتسليط الضوء على اهمية حوكمة ادارة اعمار وتنمية هذه المحافظات واعتبرته مفصلاً مهماً لضمان تكامل الجهود والطاقات والامكانيات التمويلية والتنفيذية. وحددت قيادة الحكومة العراقية مبدأ توجيهياً رئيسياً ضمن الاطار العام.

ان تقديم وزارة التخطيط الاتحادية لهذه الوثيقة وبعد التشاور وتبادل الاراء والمقترحات مع الوزارات المحافظات العراقية ، فضلاً عن العديد من المقترحات التي قدمها خبراء برامج ووكالات الامم المتحدة (UNHCR ، UNHABITAT ، UNDP) يعد خريطة طريق لنطاق زمني يستمر ١٠ سنوات لتوحيد الجهود و توجيه الامكانيات الوطنية و الدعم الدولي نحو اهداف محددة ذات اولوية مرضية عبرت عنها برؤية و مبادئ توجيهية تمثلت في " تعافي المحافظات ، اولوية تعافي المواطنين من سكان المحافظات المتضررة نفسياً وصحياً واجتماعياً واقتصادياً واستعادة كرامتهم وحررياتهم وممتلكاتهم الشخصية وتعويضهم عن خسائرهم ، ترابط خطط اعادة الاعمار بالخطط الوطنية للتنمية (NDP) ، قيادة الحكومة و مشاركة واسعة ، التركيز على شبكة الفئات الاشد هشاشة و تضرراً " ،التخطيط العمراني والحضري للمدن المشمولة باعادة الاعمار يراعي ضمان افاق العودة لحياة افضل، وفقاً لخطط ومسوحات واحصائيات محدثة ودقيقة لحصر الاضرار وتقدير الاحتياجات الانية والمستقبلية ، واقتراح المبادرات والبرامج والمشاريع لتغطية الفجوات المشخصة بحسب البيانات المتوفرة.

وختاماً نجد لزاماً ان نؤكد على اهمية المباشرة بالعمل الجاد للسعي لتعافي هذه المحافظات لضمان مسيرة تنمية وطنية واحدة ، و تقليل التباين التنموي الى اصغر الحدود ، انطلاقاً من وحدة المصير و الاقتصاد و المستقبل المزدهر.

## القسم الاول : منهجية اعادة الاعمار و التنمية

تتطلب عملية إعادة الاعمار بعد حدوث الكوارث والازمات العمل على تحديد وحصر الأضرار وتقدير الاحتياجات الانية والمستقبلية لإعادة اعمار ما خلفته الكوارث والازمات من دمار ، فيتم تحديد الفجوات الحقيقية والدعم المطلوب وبالتالي وضع البرنامج والانشطة المطلوب تنفيذها لإعادة تأهيلها ، وعند مناقشة الوضع العام للمحافظات العراقية موضوعة البحث فانها تتفاوت في حجم الأضرار والتدمير الذي لحق بها ، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية وفئات المجتمع ، وما يسري على قياس الضرر على مستوى الأنشطة الاقتصادية يسري على مستوى الضرر الذي لحق بالفرد او الأسرة ، وتقدير المتطلبات اللازمة لإعادة تأهيل المجتمع والفرد وادماجه بعملية التنمية بقوة وفاعلية ، وبخاصة للفترة اللاحقة لعملية التحرير واستئناف التنمية . (وثيقة البنك الدولي GFDRR \ 2010).

### ٥ ١. المنهجية المعتمدة في اعداد خطة اعادة الاعمار والتنمية

اعتمدت منهجية اعداد خطة اعادة الاعمار وفقاً لسياق التقييم بالنتائج ، فنبداً من حصر الأضرار والخسائر إلى تقييم الاحتياجات ، فيتم تقدير متطلبات أو احتياجات الموارد المادية اللازمة لأنشطة إعادة الإعمار على اساس قيمة الخسائر المتحققة والموزعة مكانيا وزمنيا بحسب القطاعات، وعلى اساسها يتم تقدير متطلبات إعادة الإعمار . لذا يتطلب تحديد الأهداف القطاعية والكلية لبرنامج اعادة الاعمار الاقتصادي الشامل واستعادة مستوى دخل الفرد والأسرة كما هو لما قبل حدوث الكارثة ، وصولاً لاستئناف تقديم الخدمات الأساسية واستئناف أنشطة الإنتاج في المناطق المتضررة . ويمكن الهدف الرئيسي لبرنامج إعادة الإعمار في استبدال أو إصلاح مجموعة الأصول المادية التي تم تدميرها بشكل كامل أو جزئي .

### ١- ٢ حصر الأضرار والخسائر

هنالك مستويين رئيسيين من الآثار التي تنجم عن الحروب والازمات يؤثران على المجتمع وعلى الاقتصاد يجب وضعهما في الاعتبار عند إجراء عملية حصر الضرر وهما الدمار الكلي أو الجزئي الذي يصيب الأصول المادية الموجودة في المنطقة المتضررة ، وما يعقبها من التغييرات أو التعديلات اللازمة لإعادة سير عملية التنمية الاقتصادية في المحافظات المتحررة . ولتقدير احتياجات اعادة الاعمار الاقتصادي لاي محافظة يتطلب إجراء تحليل للتأثيرات الاجتماعية الاقتصادية المحتملة الناجمة عن الكارثة او الازمة على الأداء الاقتصادي للمحافظة و الإختلالات التي قد تحدث على مستوى الاقتصاد الوطني ككل ، وكذلك التراجع المؤقت في فرص العمل ، مستوى الدخل ، رفاهية الأفراد والأسر المتضررة ، ولأجل تقدير حجم هذه الخسائر يتطلب الوقوف على مدى الضرر في كلا المستويين المحلي والوطني وفق الاتي التي اعتمدت استرشاداً بدليل تقييم الأضرار و الخسائر و الاحتياجات / ملاحظات استرشادية الصادر من قبل البنك الدولي في عام ٢٠١٠ .(وثيقة البنك الدولي 2010 \ GFDRR)

## مفهوم الاضرار والخسائر

اعتمدت دول العالم (بحسب وثيقة البنك الدولي ) التعريفات التالية طيلة العقود الاربعة الماضية على تعريف الاضرار والخسائر وفق الاتي :-

**الضرر**: دمار كلي أو جزئي يلحق بالأصول المادية **وغير المادية (الحقوق ) الوثائق والمستمسكات القانونية الرسمية** الموجودة في المنطقة المتضررة . يحدث الضرر أثناء الكارثة وبعدها مباشرة ويقاس بوحدات مادية كالأمتار المربعة بالنسبة للمنازل، والكيلومترات بالنسبة للشوارع، **او باية مؤشرات تتعلق بالاضرار الناجمة عن ضياع ائلف ا تزوير الوثائق القانونية الرسمية**. ويعبر عن قيمتها النقدية في صورة تكاليف الاستبدال وفقاً للأسعار السائدة قبل وقوع الكارثة.

**الخسائر**: هي التغيرات الناجمة عن الكارثة التي تطرأ على **القطاعات التنموية المختلفة (البشرية ، اليني التحتية ، الاقتصادية)** . وهي تحدث حتى يتحقق التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار الكامل، و تستمر في بعض الحالات لبضع سنوات . تتضمن الخسائر التقليدية تراجعاً في مخرجات القطاعات الإنتاجية (الزراعة والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك والصناعة والتجارة ) وانخفاض العائدات وارتفاع تكاليف الخدمات ( التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والكهرباء والمواصلات والاتصالات ) كما تتضمن الخسائر النفقات غير المتوقعة لمواجهة الاحتياجات الإنسانية خلال مرحلة الطوارئ بعد وقوع الكارثة . ويعبر عن الخسائر بالقيم الحالية:-

- ان يكون قياس الضرر المادي بوحدات مادية منها على سبيل المثال بالأمتار المربعة بالنسبة للمنازل، والكيلومترات بالنسبة للشوارع.

- **ان يكون قياس الضرر غير المادي بحسب نوعه او مصدره وما يترتب عليه من خسائر منظورة او غير منظورة يمكن اثباتها بموجب تقارير رسمية من جهات مختصة.**

- احتساب قيمة الضرر نقدياً وفقاً لأسعار السوق السائدة قبل وقوع الكارثة ، تأشير اجمالي الخسائر لكل محافظة ، مضافاً إليها تقديرات تأثيراتها الممتدة على المستوى الوطني ( جميع التغيرات التي طرأت على الأنشطة المحلية واثرت على المستوى الوطني في اداء الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وصولاً الى مستوى رضاء الفرد والاسرة ) .

- التقدير الكمي لمقدار المتطلبات المالية الخاصة بعملية إعادة الإعمار و التعافي الاقتصادي في مرحلة ما بعد حدوث الازمة ولكل محافظة .

- تحتسب خسائر القطاعات الاقتصادية المادية المتضررة من خلال مقدار تراجع مخرجاتها وانخفاض انتاجيتها كالزراعة والثروة الحيوانية والصناعة والتجارة . ويؤدي ذلك الى بالضرورة الى انخفاض العائدات وارتفاع تكاليف الخدمات العامة كالتعليم والصحة ومياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء والمواصلات والاتصالات.

- لقياس التأثير على مستوى الفرد أو الأسرة فان التحليل يجب ان يتضمن تقدير مدى تراجع فرص العمل ومستوى الدخل جراء الخسائر التي تكبدها القطاع الإنتاجي والخدمي وبالتالي ارتفاع معدل الانفاق للأسرة أو الفرد .

- تؤدي الكوارث إلى تدمير مختلف أنواع الأصول المادية بما فيها ذات قوة التحمل العالية مثل البنى التحتية والمباني والمعدات والآلات والتجهيزات والأثاث المنزلي ووسائل المواصلات والمخازن وأعمال الري.

### ٣-١ تقدير الاحتياجات

#### ١-٣-١ تقييم كل قطاع على حدة

لتقييم الأضرار والخسائر يتم الاعتماد على أسلوب تقييم كل قطاع على حدة (من الأسفل إلى الأعلى) لتقدير الآثار الشاملة للكارثة وتأثيرها على المجتمع وعلى الاقتصاد. فيتم وصف الإجراءات العامة لتقييم الأضرار والخسائر في كل قطاع أولاً ، يليها إجراءات مفصلة لخصوصيات كل قطاع من هذه القطاعات ، ليتم لاحقاً تقدير حجم الضرر وتأثيراته الكلية على المستوى الوطني .

#### ١-٣-٢ الإجراءات العامة للتقييم :

- الخطوات التقليدية التي يجب إتباعها أثناء تقدير الاحتياجات هي:
- تحديد الإطار الشامل لواقع حال المحافظة لمرحلة ما قبل حدوث الكارثة (قاعدة البيانات والمؤشرات).
- وضع تصور لمرحلة ما بعد حدوث الكارثة لكل محافظة (البيانات والمعلومات لما بعد زوال الكارثة)
- تقدير الحجم الكلي لتأثيرات الكارثة على مستوى المحافظة ككل
- تقدير تأثيرات الكارثة في كل محافظة على مستوى الاقتصاد الكلي
- قياس أثر الكارثة على فرص العمل ومستوى دخل الأفراد والأسر (مقارنة المؤشرات على مستوى الفرد والأسرة لما قبل الكارثة وما بعدها)

#### رابعاً: تقييم الخسائر والاحتياجات

يتم تقدير الأضرار والخسائر لكل قطاع عن طريق المقارنة بين الأوضاع السائدة قبل وقوع الكارثة والأوضاع السائدة بعد وقوعها، المبينة في الخطوتين السابقتين. ويتم عرض أرقام الأضرار على أساس قيمة استبدال الأصل السائدة قبل وقوع الكارثة، وبالنسبة للخسائر فيجب تقديرها بالقيمة الحالية.

ولتحديد القيمة الإجمالية لتأثيرات الكارثة، يجب ذكر الأضرار والخسائر التي لحقت بجميع القطاعات المتأثرة وتفادي أي ثغرات ممكنة أو الازدواجية في الحسابات عند إجراء عملية التقييم. ومن الأهمية بمكان وضع كافة الروابط بين القطاعات في الحساب عند تقدير الخسائر.

ومن ثم يتم في وقت لاحق مقارنة الحجم الإجمالي لتأثيرات الكارثة مع المتغيرات الرئيسة للاقتصاد الكلي من أجل تحديد أهمية كل أثر من آثار الكارثة وتبعاته على الاقتصاد والمجتمع. حيث تفيد هذه العملية في تحديد الاحتياجات الخاصة بالتعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار.



## القسم الثاني / السياق العام

### مقدمة

مما لا شك فيه ان عمليات اعادة الاعمار تبدأ منذ اللحظة الاولى لانتهاء التهديد وتوقف اثار الكارثة والاحطار المتسببة و يعتمد الإطار العام للخطة الوطنية على تقييم مبدئي لأثر الازمة وسيطلب المزيد من العمل المضني من حيث التشخيص التفصيلي ووضع الخطط والبرامج للإجراءات الخاصة في كل قطاع. ويتم في هذه الأثناء إجراء التقييم التفصيلي للأضرار عبر الوزارات والحكومات المحلية المعنية وتحت اشراف ومتابعة صندوق اعادة اعمار المناطق المتضررة ، ويمكن الاستعانة بالمنظمات الدولية كالبنك الدولي والبرنامج الانمائي للامم المتحدة او الوكالات التنموية الدولية المختلفة وسيشكل الأساس لوضع خطة التدخل التفصيلية الخاصة بمرحلة اعادة الاعمار. وسيضمن التقييم بيانات نظم معلومات جغرافية أساسية بشأن كافة المنشآت التي تضررت وستشمل هذه التدخلات مختلف القطاعات المشمولة بالإطار العامة.

### ١-٢ خسائر \ احتياجات مجال الحوكمة المحلية

٢-٢ خسائر و اضرار \ احتياجات أنشطة قطاع التنمية الاجتماعية  
تشمل خسائر و اضرار هذه القطاع القطاعات الفرعية التالية:-

#### ١-٢-٢ شبكات الحماية الاجتماعية

الحماية الاجتماعية تتكون من مجموعة من السياسات و البرامج الرامية الى الحد من الفقر كالاغانات النقدية و التأمين الاجتماعي المرتبط بالبطالة و المرض و لاصابات المرتبطة بالعمل و الشيخوخة و التأمين الصحي فضلاً عن تدخلات سوق العمل كالسياسات و البرامج الرامية الى تعزيز العمالة . و قد حدد القانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٤ شمول الافراد او الاسر التي يقل دخلها عن خط الفقر و من الفئات الغالبة الفقيرة و هي :

- العاطلون عن العمل.
- المعوقون ( المكفوفون ، المصاب بالشلل الرباعي بغض النظر عن العمر ، العجز كلياً عن العمل من سن ١٥ سنة فما فوق).
- اليتيم القاصر.
- المطلقة.
- الطالب المتزوج المستمر على الدراسة لحين التخرج من الدراسة الجامعية الاولى .
- اسرة النزير او المودع و اسرة المفقود.
- العاجز عن العمل كلياً بسبب الشيخوخة (كبار السن).
- العاجز عن العمل (رب الاسرة) بسبب الاعمال الارهابية بنسبة عجز ٥٠% فأكثر.
- الارامل.

#### ٢ ٢ ٢ قطاع الصحة و الدعم النفسي و الاجتماعي

يعد التمتع بالصحة والرفاه احد الحقوق الاساسية للانسان ، وقد كفلها الدستور العراقي ، كما شهد العراق اطلاق العديد من الاستراتيجيات الصحية بعد عام ٢٠٠٣ شملت كافة مفاصل القطاع الصحي والتي القت بظلالها على العديد من الخدمات الصحية ، وابرز هذه المؤشرات :

- معدل وفيات الاطفال حديثي الولادة لكل (١٠٠٠) ولادة حية
- معدل وفيات الاطفال الرضع لكل (١٠٠٠) رضيع

- معدل وفيات الاطفال دون سن الخامسة ( ١٠٠٠ ) طفل
  - معدل وفيات الامهات لكل ( ١٠٠٠٠٠ ) ام.
- كما شهدت المناطق المحررة تدني مستوى الخدمات الصحية بسبب هجرة الموارد البشرية الطبية والصحية وضعف المستلزمات والموارد الطبية والادوية والخدمات العلاجية وضعف وصول التحصينات بالكميات المطلوبة للتغطية التحصينية للامهات والاطفال .

## ٢ ٣ قطاع التربية و التعليم العالي

تلتزم الدولة وفقا للدستور بتوفير فرص التعليم لجميع من هم في سن المدرسة وهو الزامي في المرحلة الابتدائية ، ومجاني في المراحل الدراسية الاخرى ، ومن ابرز المؤشرات المعتمدة لتقييم الاضرار :-

- معدل الالتحاق الاجمالي \الصافي بالتعليم الابتدائي
- معدل الالتحاق الاجمالي \الصافي بالتعليم الثانوي
- عدد الطلاب في المراحل ( رياض الاطفال ، الابتدائية ، الثانوية )
- عدد اعضاء الهيئة التعليمية في المراحل اعلاه
- عدد الشعب في المراحل الدراسية اعلاه .

## ٢-٤ قطاع التأهيل و التدريب

### ٣-٢ خسائر واضرار \ احتياجات قطاع البنى التحتية الاساسية

ادت الازمات الامنية والحربية الى احداث دمار كبير للبنى التحتية و المؤسسات الحكومية و بنسب كبيرة (تجاوزت ٨٠% كما في مدينة الانبار) ، و قد تم توثيق هذه الاضرار اوليا بموجب المتوفر من التقارير الواردة من المحافظات (بغداد - نينوى - الانبار - صلاح الدين - كركوك - ديالى - بابل) و الوزارات القطاعية ذات الصلة، وشملت القطاعات الفرعية المدرجة ادناه :

#### ١) ازالة الانقاض و مخلفات الحرب

##### • مخلفات الحرب:

تعد المخلفات الحربية المختلفة (النشاط الاشعاعي، الكيمياوي، الغام ، عبوات ، اطلاقات غير منفجرة ، اخرى) في مقدمة العوائق الحساسة والاساسية التي تواجهها عملية الاعمار او عمليات اعادة الاستقرار ، وبالتالي فان الخطوة الاولى تتركز على اعلان نظافة المناطق او المساحات العامة لاغراض مباشرة استعادة الحياة الطبيعية وانطلاق عمليات التنظيف او اعادة الاعمار .

##### • ازالة الانقاض :

يعد وجود الانقاض المختلفة الناتجة عن العمليات الحربية من بعض المناطق من الاضرار الجسيمة والمعيقة لاعمال اعادة الاستقرار او الاعمار. وهذا بدوره يمثل خطوة اساسية للمساهمة في استعادة الحياة الطبيعية للمناطق والمنشاءات عموما وللمناطق السكنية على وجه الخصوص.

#### ٢) خدمات الطاقة

لقد اثرت الاحداث الاخيرة على واقع الخدمة الكهربائية في المحافظات المتضررة نتيجة سيطرة العصابات الارهابية داعش و توزعت الاضرار ما بين مختلف مكونات المنظومة الكهربائية من

محطات و ابراج نقل طاقة و خطوط النقل و كذلك محولات التوزيع و الاسلاك الكهربائية و المحطات الصندوقية و القابلات الكهربائية بكافة اصنافها ، بحسب الملحق ب تم الاشارة الى المؤشرات الرئيسية لهذا القطاع .وبالتالي فان حصر الاضرار والخسائر ثم تقييم الاحتياجات تعد الخطة الارتكازية للمضي قدما نحو توفير بقية الخدمات الاساسية.

### **٣) خدمات الماء و الصرف الصحي**

لحقت اضرار كبيرة بالمديريات العامة للماء و خدمات الصرف الصحي للمحافظات المتضررة شملت ابنية و مقرات الدوائر و المخازن و الكراجات و مشاريع الماء المركزية و مجمعات الماء و وحدات التحلية و ابار و كذلك خطوط ناقلة و شبكات مائية و ادى فقدان و تضرر عدد من الاليات التخصصية الضرورية لادامة عمل و تشغيل مشاريع الماء و كذلك فقدان و تضرر المولدات الكهربائية المخصصة لدعم مشاريع مياه الى نقص في سد الحاجة لتوفير الخدمات للمواطنين و بحسب الملحق ب فان المؤشرات الرئيسية تم اعتمادها لاغراض القيام بالاحصائيات الضرورية.

### **٤) السكن و الايواء**

ان الدمار الكبير الذي حصل بدور المواطنين كان سبباً رئيسياً لعدم امكانية عودة معظم العوائل النازحة مما يتطلب الحلول المناسبة لمعالجة ازمة السكن و المتمثلة باعادة تأهيل منازل العوائل التي طالها الدمار و بحسب الملحق ب.

### **٥) الخدمات الصحية و التعليمية**

اصابت البنى التحتية لقطاع الصحة و التعليم اضرار كبيرة شملت تهدم للمستشفيات و المراكز الصحية و دور الصحة و الرعاية و كذلك تهدم معظم الابنية المدرسية مما يتطلب ترميم كلي او جزئي لمعظمها للوصول للحالة الطبيعية للابنية المدرسية و بحسب الملحق ب فانه يتضمن ابرز المؤشرات الاساسية اللازمة لحصر و تقييم الاحتياجات .

### **٦) الطرق و الجسور**

تعرض قطاع الطرق و الجسور الى اضرار بالغة و يمكن عبر اجراء الكشوفات لحصر الاضرار عن طريق المعاينة الموقعية لبعض المحافظات او عن طريق المعلومات ، كما واصابت الاضرار جسور طريق المرور السريع ، قناطر ، جسور الطرق الرئيسية و الثانوية ، القناطر الانبوبية و الصندوقية ، اضرار حاصلة في الابنية العائدة لمديريات الطرق و الجسور في بعض المحافظات و كذلك فقدان اليات تابعة للمديريات . تضرر ابنية مختبرات انشائية مع الاجهزة و ابنية دوائر رسمية و بحسب الملحق ب.

## **٢- ٤ خسائر و اضرار | احتياجات قطاع التنمية الاقتصادية**

القطاعات التي يشملها تقييم الأضرار والخسائر هي القطاعات التي ترتبط بالأنشطة الاقتصادية المنتجة والمدرجة في نظام الحسابات القومية | وزارة التخطيط ، وقد تناولنا اهم القطاعات المساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في المحافظات المتضررة للفترة ٢٠١٣ فما دون بحسب حادثة الاحصاءات فقد كانت الأنشطة الاقتصادية متوطنة في مجموعة المحافظات بحسب الاولويات كالاتي:-

جدول (١-٢) اولويات توطن الانشطة الاقتصادية بحسب المحافظات

الاولوية	بغداد	الانبار	بابل	ديالى	كركوك	نينوى	صلاح الدين
١	بناء واسكان	تعددين ومقالع	تعددين ومقالع	بناء واسكان	تعددين ومقالع	تعددين ومقالع	تعددين ومقالع
٢	كهرباء ومياه	زراعة وصيد و غابات	زراعة وصيد و غابات	تعددين ومقالع	زراعة وصيد و غابات	بناء واسكان	بناء واسكان
٣	علاقات عامة و ضمان اجتماعي	كهرباء ومياه	علاقات عامة و ضمان اجتماعي و جباية	علاقات عامة و ضمان اجتماعي و جباية	بناء واسكان	بيع الجملة وتجارة المفرد	علاقات عامة و ضمان اجتماعي و جباية

## القسم الثالث / خطة اعادة الاعمار والتنمية

### ١-٣ الرؤية والمبادئ التوجيهية

#### ١-١-٣ الرؤية

تعافي المحافظات المتضررة جراء العمليات الارهابية والحربية(بغداد، نينوى ، صلاح الدين ، الانبار ، كركوك ، ديالى ، بابل) وفقاً لمقياس المؤشرات الوطنية الاجتماعية والاقتصادية للحقوق والخدمات في سنة الهدف ٢٠٢٧ ، وتنميتها مهمة وقضية وطنية ، وتعد امراً ضرورياً واساسياً لتمكين الدولة العراقية على العيش و الازدهار والحيلولة دون تصاعد النزاعات والانتكاس الى العنف، وتدعيم السلام المستدام ضمن بيئة امنة مستقرة.

#### ٢-١-٣ المبادئ التوجيهية

(١) اولوية تعافي المواطنين من سكان المحافظات المتضررة جراء العمليات الارهابية والحربية ، نفسياً وصحياً واجتماعياً ، واستعادة كرامتهم وحررياتهم الشخصية وتعويضهم عن خسائرهم ومعاناتهم يعد هدفاً ووسيلةً له الاولوية طيلة مرحلة اعادة الاعمار.

(٢) ربط خطة اعادة الاعمار بخطة التنمية الوطنية (٢٠١٨ – ٢٠٢٢)، (٢٠٢٣- ٢٠٢٧) واستعادة مقومات الحياة الكريمة والتخفيف من المعاناة الانسانية لسكان المحافظات المتضررة و عموم المحافظات العراقية عبر اعمار البنى التحتية الاساسية واستئناف النشاط الاقتصادي ضمن خطة تنموية تنفيذية تعد جزءاً من خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨- ٢٠٢٢، ومراعاة ان التخطيط الحضري والعمراني للمدن والمناطق قيد اعادة الاعمار لضمان تحقق اهداف اجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

(٣) قيادة الحكومة العراقية مع مشاركة واسعة النطاق محلية وخارجية ، وعبر الوزارات \ المحافظات والتشكيلات واللجان المختلفة (اللجنة العليا لاغاثة وايواء العوائل النازحة ، خلية ادارة الازمات المدنية ، صندوق اعادة اعمار المناطق المتضررة جراء العمليات الارهابية ،اللجنة المركزية لتعويض المتضررين جراء العمليات الارهابية ) وبمشاركة كاملة من قبل الحكومات المحلية ، والمرجعات ومؤسسات الاوقاف الدينية ومنظمات المجتمع المدني ، وشراكة حقيقية من القطاع الخاص .

(٤) اسبقية الفئات الاكثر تضرراً وهشاشة، **بالرعاية الحكومية** في تقديم اجراءات الحماية الاجتماعية والقانونية والدعم النفسي . **وتولي الخطة تركيزاً واهتماماً خاصاً في برامج التدخلات الدائمة او المرحلية المؤقتة بالشرائح الاكثر تضرراً وازالة معاناتهم** جراء الازمة وخاصة :

- النساء (اللاتي تعرضن لجرائم الاغتصاب ، والسبي، والاختطاف ، وغيرها من الاعتداءات النفسية والبدنية)
- الاطفال (المغرر بهم ، الايتام ، المشردون مجهولي ولي الامر،).
- الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة (وبضمنهم كبار السن).
- المطاردون والمشردون لاسباب مختلفة (وبضمنها التهم الكيدية والاشتباه ) .

(٥) **ضمان الحلول المستدامة للنازحين داخليا او المهاجرين ،وتشمل العودة الطوعية ومنع التغيير الديمغرافي وضمان حق العودة والعيش الامن للمناطق المحررة ، والاندماج المحلي بناء على مقتضيات السلامة والامن على المدى الطويل ، واستعادة وممارسة**

الحريات والحقوق التي كفلها الدستور العراقي | ٢٠٠٥ ، وتوفير سبل الانصاف الفعال والوصول الى العدالة والمشاركة في الشؤون العامة.

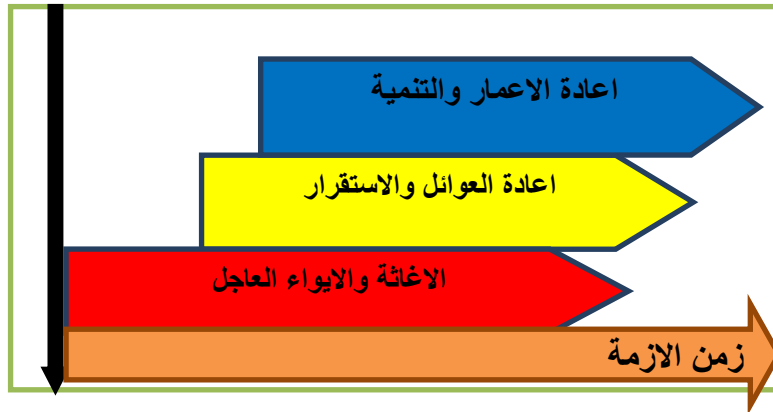
٦) تعزيز قدرات الشباب الاساسية بما يمكنه من تحقيق اقصى امكانياته، وتوسيع نطاق الفرص المتاحة له لتحقيق الذات اقتصاديا واجتماعياً.

٧) اعتماد مبدأ توظيف الازمات و استثمارها كفرص تنموية و توجيهها لأفضل التغييرات و النتائج و بما تحقق الاحسن عن الوضع القائم قبل حدوثها في كل الجوانب التخطيطية و التنفيذية و مراعاة متغيرات التخطيط الحضري والعمرائي للمدن والمناطق قيد اعادة الاعمار لضمان تحقق اهداف اجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

### ٢-٣ فترة ونطاق الاطار العام

تهدف الوثيقة الحالية الى تقديم الاطار العام لخطة اعمار بعيدة المدى تنتقل بجهود الاغاثة والانسانية و اعادة الاستقرار الى الاعمار والتنمية بعيدة الاجل ، وتوزعت جهود الحكومة العراقية الاساسية طيلة فترة الازمة الممتدة منذ حزيران ٢٠١٤ ولغاية اصدار وثيقة الاطار الحالي على ثلاثة مراحل يمكن ايجازه بالمخطط الآتي :

- ١) مرحلة الاغاثة والايواء العاجل والمؤقت
- ٢) مرحلة اعادة العوائل والاستقرار العاجل
- ٣) مرحلة اعادة الاعمار والتنمية بعيدة المدى



المخطط (١) المراحل الاساسية الثلاثة للتعامل مع الازمة

### ١-٢-٣ النطاق الجغرافي

تم تحديد النطاق الجغرافي للاطار العام ليشمل المحافظات المتضررة بشكل مباشر، والمتضررة بشكل غير مباشر (بصفتها المحافظات المضيفة للنازحين | بحسب معيار عدد ونسبة النازحين الذين استضافتهم المحافظة وفقاً لبيانات وزارة الهجرة والمهجرين ) جراء العمليات الارهابية او الحربية وبحسب الآتي :-  
**اولاً : المحافظات المتضررة بشكل مباشر**

- ١ - محافظة نينوى
- ٢ - محافظة صلاح الدين

- ٣ - محافظة الانبار
- ٤ - محافظة ديالى
- ٥ - محافظة كركوك
- ٦ - محافظة بابل (مناطق شمال بابل )
- ٧ - محافظة بغداد

### **ثانياً : المحافظات المتضررة بشكل غير مباشر (بقية المحافظات العراقية ( ١١ ) محافظة)**

#### **٣-٢-٢ النطاق الزمني للخطة**

وفقاً للمبادئ التوجيهية للاطار العام للخطة المقترحة فان النطاق الزمني لخطة اعادة الاعمار والتنمية يغطي ١٠ سنوات بدءاً من اعتماد الوثيقة رسمياً او اصدار خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨ - ٢٠٢٢، اي ان الفترة الزمنية المقترحة لخطة اعادة اعمار المحافظات المتضررة هي (٢٠١٨ - ٢٠٢٧). ويترتب على ذلك تضمين وادراج مضامين الاطار العام ضمن خطتي التنمية الوطنية للسنوات العشر القادمة

**ولاغراض تخطيطية تاشيرية يمكن تصنيف الخطط التفصيلية الناتجة عن وثيقة الاطار العام الى خطط تشغيلية سنوية ، او قصيرة المدة (٣ سنوات) او خطط متوسطة المدى (٥ سنوات) .**

#### **٣-٣ التدخلات المقترحة لاعادة الاعمار والتنمية**

تقدم وثيقة الاطار العام لخطة اعادة الاعمار استثمارات مقترحة للتدخلات التنمية المختلفة استناداً الى الفجوة المشخصة وفقاً لقيم المؤشرات الرئيسية المعتمدة للعام ٢٠١٣ ، والذي اعتبر سنة مرجعية قبل الازمة ، وللعام ٢٠١٥ لتحديد مقدار الاثر او العجز الناجم عن الازمة ، ونظراً لاستمرار عدم توفر الاستقرار التام في عدد من المدن (لكونها محررة حديثاً (الرمادي ، الفلوجة)، او قيد التحرير حالياً (الموصل ، الحويجة) على سبيل المثال)، فضلاً عن استمرار العمليات الارهابية والعسكرية في مناطق اخرى محررة ، مما تسبب بصعوبة توفير البيانات الدقيقة والمحدثة لواقع حال القطاعات الفرعية المقترحة بموجب وثيقة الاطار العام ، وبالتالي صعوبة تخمين او تقدير الكلف المالية اللازمة لانجاز المهام المطلوبة .

وتزامناً مع جهود المجتمع الدولي والمنظمات الدولية المختلفة في دعم الحكومة العراقية لاستعادة الاستقرار وضمان عودة العوائل النازحة الى مناطق سكنها عبر برامج ومشاريع وقروض مختلفة تمثل الخطوات والاجراءات الاساسية للمرحلة الثانية للتعامل مع الازمة (مرحلة اعادة العوائل واعادة الاستقرار) .

#### **٣-٣-١ الحوكمة لاعادة الاعمار والتنمية**

بحسب المبادئ التوجيهية لاطار الخطة فان الحكومة الاتحادية ستتولى عملية القيادة والاشراف وغير صندوق اعادة اعمار المناطق المتضررة جراء العمليات الارهابية والوزارات والجهات المختصة من حيث التخطيط و تخصيص الاموال وطلب القروض الدولية وقبول المنح المالية او العينية ، وكذلك تنسيق الجهود الدولية المختلفة بينما تتولى الوزارات و المحافظات مهام التنفيذ والانجاز ، ويتزامن هذا مع اطار عام للمراقبة والمتابعة بغية تسخير الجهود وتأمين استمرارية توفير الموارد البشرية والمالية لجميع الوزارات والجهات الحكومية .

و تعكف الحكومة العراقية حالياً على قيادة وتوجيه جهود الوزارات والمحافظات المتضررة (نينوى ، صلاح الدين ، الانبار) وعبر التخصيصات السنوية للميزانية الاتحادية العامة (٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧) للجنة العليا لاغاثة وايواء العوائل النازحة ، صندوق اعادة الاعمار للمناطق المتضررة جراء العمليات الارهابية.

### ٢-٣-٣ الدعم الدولي لمرحلة اعادة لاستقرار

- قرض البنك الدولي الطارئ للمناطق المحررة (٢٠١٦ (٣٥٠ مليون دولار).
- قرض بنك التنمية الالمانى (KfW) ٢٠١٧ للمناطق المحررة (٥٠٠ مليون يورو).
- البرنامج الانمائي للامم المتحدة (UNDP) ، ومن خلال برنامج اعادة الاستقرار العاجل (ملحق أ).
- مشاريع اغاثة واعداء استقرار وبرامج تمويل عبر منح دولية مختلفة.

**٣-٣-٣ محاور الحوكمة المحلية:** تعزيز الحوكمة المحلية و تطوير مؤسساتها من اجل تمكين المجتمعات المحلية من معالجة مشكلاتها و استخدام طاقاتها من اجل اعادة الاعمار و النهوض و ضمان الاستقرار هو من الاولويات ايضاً. ان عملية اعادة الاعمار و اعادة البناء وطنياً او محلياً ، لا بد ان تتم انطلاقاً من ايجاد اليات و وسائل المشاركة الواسعة للمواطنين و المؤسسات المحلية على اختلافها . كما ان العمل على تعزيز السلطات المحلية، في المستوى ما دون المحافظات ، يسهم في تعزيز المضمون الايجابي للتوجهات اللامركزية السلمية بما هي جزء من الحوكمة الرشيدة ، و بما هي تنطلق من تمكين الاطر المحلية القاعدية و تطوير قدراتها على التخطيط و التنفيذ.

**١-٣-٣-٣ محاور المصالحة الوطنية وبناء السلام :** المصالحة الوطنية هي مسألة جوهرية نظراً للاضرار الجسيمة التي لحقت بالنسيج الاجتماعي و منظومة القيم و الثقافة السائدة . و لا يمكن تصور امكانية النجاح في اعادة الاعمار الا اذا تم النجاح في اعادة ترميم النسيج الاجتماعي ، و تحقيق المصالحة المجتمعية ، و نشر ثقافة السلام و التسامح و الحوار و ثقافة التطوع ، و الانتماء الوطني و احترام القانون. و هذا الامر ضروري على المستوى الوطني ، كما هو ضروري على المستوى المحلي ايضاً ، و لا بد تطوير استراتيجية للتواصل و نشر ثقافة السلام كمشروع عضوي من خطة التدخلات المتكاملة.

### ٤-٣-٣ قطاع التنمية البشرية والاجتماعية

### ٥-٣-٣ قطاع البنى التحتية الاساسية

### ٦-٣-٣ قطاع التنمية الاقتصادية





وفي هذا السياق فان وثيقة الاطار العام للخطة الوطنية تقدم الهيكلية التالية لتقسيم المهام والادوار وتحديد المسؤوليات لتنفيذ المشاريع والبرامج المتعلقة باعمار وتنمية المحافظات المتضررة جراء العمليات الارهابية والحربية.

### جدول(٤-٢) الهيكلية المؤسساتية لوثيقة الاطار العام للخطة الوطنية

مرحلة الخطة الوطنية	المهام والمسؤوليات	الجهة   الوزارة المكلفة بالمهمة	الجهة   الوزارة المساندة	الملاحظات
حوكمة اعادة الاعمار والتنمية (حوكمة محلية)	قيادة وادارة واعداد الخطط الوطنية دعم وتنسيق الجهود والموارد المحلية والدولية	الحكومة العراقية		
	<b>المصالحة الوطنية وبناء السلام</b>			
	<b>تعزيز المؤسساتية التنموية (التخطيطية والتنفيذية للقطاعات كافة)</b>			
التخطيط الاولي و التفصيلي	اجراء حصر الاضرار والخسائر وتقدير الاحتياجات اجراء المسوحات والاحصائيات اللازمة اعداد الخطط الاولية تعيين \الختيار البرامج \ المشاريع تحديد الميزانية \ التخصيصات المالية اللازمة	وزارة التخطيط صندوق اعادة اعمار المناطق المتضررة. المحافظات المعنية.	وزارة المالية	الوزارات القطاعية المختصة
التهيئة والتعاقد و تنفيذ المشاريع	<b>ازالة مخلفات الحرب المختلفة</b> <b>واعادة التدوير</b> - طرح العطاءات - التعاقد لتنفيذ المشاريع	صندوق اعادة الاعمار لمحافظات المعنية الوزارات المختصة بحسب القطاعات المحددة الوكالات والمنظمات الدولية	الوزارات القطاعية و المحافظات	
		منظمات \ مؤسسات المجتمع المدني القطاع الخاص المحلي و الاجنبي	الوزارات لكافة القطاعات و المحافظات	
توثيق التنفيذ و انجاز المشاريع	اصدار تقارير فصلية وسنوية حول الاعمال المنجزة والمنفذة بحسب الخطط			
المراقبة والاشراف العام	تقارير فصلية حول مراقبة وتدقيق وفحص المشاريع المنجزة والمنفذة ورفعها الى مجلس الوزراء	مكتب رئيس الوزراء وزارة التخطيط صندوق اعادة اعمار المناطق المتضررة	<b>ديوان الرقابة المالية</b> الوزارات المحافظات	

## القسم الخامس / اليات التمويل

### ١-٥ نظرة عامة على الوضع المالي للسنوات (٢٠١٦-٢٠١٩)

لقد بذلت الحكومة جهوداً كبيرة ومتواصلة لتلبية وتنفيذ واجباتها تجاه اعادة العوائل والاستقرار للمحافظات المتضررة ، وفي الوقت ذاته فان الظرف الاقتصادي والمالي الراهن نتيجة انهيار اسعار النفط منذ بداية الازمة (٢٠١٤) والذي تسبب في انهيار الإيرادات العامة لسنة ٢٠١٥ باكثر من ٦٠ % فضلا عن تبعات وتكاليف اغائة النازحين ومكافحة الارهاب وتحرير المدن مما ولد عجزا كبيرا وغير مسبوق في ميزان المدفوعات ، وتسبب في تفاقم وتباطؤ توفير وتمويل التخصيصات المالية الضرورية لمشاريع توفير الخدمات الاساسية والبنى التحتية للمناطق المحررة ، وقررت الحكومة الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على اتفاقية الاستعداد الائتماني وللحصول على قرض وتسهيلات ائتمانية بواقع ١٨ مليار دولار طيلة للسنوات (٢٠١٦-٢٠١٨).

ونتح عن الانخفاض الحاد في اسعار النفط العراقي المصدر (١٠٣ دولار امركي عام ٢٠١٣)، الى ٤٦ دولار امريكي عام ٢٠١٦ للبرميل الواحد، ارتفاع حاد في عجز الموازنة من ٦% الى ١٢% اجمالي الناتج المحلي الاجمالي (٢٠١٥)، وفي اجمالي الدين العام من ٣١%(٢٠١٣) الى ٥٥%(٢٠١٥) اجمالي الناتج المحلي ، كما تسبب في تدهور العجز في الحساب التجاري لميزان المدفوعات من فائض بلغ ١ % ( سنة ٢٠١٣)، الى عجز ٦% (سنة ٢٠١٥) تم تمويله جزئيا بتخفيض اجمالي الاحتياطات من النقد الاجنبي الرسمي من ٧٨ مليار دولار (٢٠١٣) الى ٥٣,٧ مليار دولار (٢٠١٥)، الى ٤٧,٦ مليار دولار (نهاية حزيران ٢٠١٦)). كما ومن المتوقع ان هذه الصدمة الخارجية هي ذات طبيعة طويلة المدى ، وانها ستظل تؤثر على حياة العراقيين والاقتصاد العراقي في المدى المتوسط.

وبالنظر إلى حجم الدمار والاضرار والخسائر تشير التقديرات الاولية غير الرسمية بحسب القطاعات لجهات القطاع العام والتي تجاوزت خمسين مليار دولار ( وفقا للتقديرات الاولية بحسب صندوق اعادة اعمار المناطق المتضررة في نهاية ايلول ٢٠١٦) وازاء هذا التحدي ودرجة إلحاحه ، والظروف المالية والاقتصادية الحرجة فليس أمام الحكومة خيار سوى التواصل مع المجتمع الدولي والاقليمي لتلقي الدعم لتنفيذ هذه الخطة بالغة الأهمية. كما ترى الحكومة أن الاستثمار في اعادة اعمار وتنمية المحافظات المتضررة يعد استثماراً في الاستقرار والقدرة على الاستمرار للدولة في المستقبل على المدى القصير والمتوسط.

جدول (٥-١) استمارة مقترحة لآبواب تقديرات تكاليف خطة اعادة الاعمار للمناطق المحررة والمتضررة جراء العمليات الارهابية

القطاع الرئيسي	القطاع الفرعي	كلفة برامج ومشاريع التدخل	اجمالي الكلفة التقديرية (مليار دينار)
قطاع الحوكمة لاعادة الاعمار والتنمية	قيادة و ادارة و اعداد الخطط الوطنية (القطاعية والمحلية)	*	*
	المصالحة الوطنية و <b>بناء السلام</b> تعزيز المؤسساتية التنموية		
تنمية الاجتماعية والبشرية	شبكات الحماية الاجتماعية	*	*
	الصحة والدعم النفسي والاجتماعي	*	*
	التربية والتعليم العالي	*	*
	التدريب والتاهيل		
	المجموع الفرعي		
البنى التحتية	ازالة الانقاض ومخلفات الحرب	*	*
	الطاقة	*	*
	المياه والصرف الصحي	*	*
	السكن	*	*
	الطرق والجسور	*	*
	الخدمات الصحية	*	*
	المجموع الفرعي		
تنمية الاقتصادية	الصناعة والتصنيع	*	*
	الزراعة	*	*
	التجارة والخدمات	*	*
	التشغيل وفرص العمل	*	*
	المجموع الفرعي		
<b>المجموع الاجمالي</b>			

\*. يمكن تحديد الكلف وفقاً للخطة و المسوحات المقترحة بموجب الاطار العام.

## ٥-٢ اليات ومصادر التمويل

استرشادا بالمبادئ التوجيهية التي اقرتها وثيقة الاطار العام للخطة الوطنية وتماشياً مع مبدأ الملكية ، فان الحكومة ملتزمة بقوة بمبدأ ان الميزانية العامة الاتحادية هي المصدر الرئيسي لتمويل برامج ومشاريع اعادة الاعمار، وبحسب الامكانيات المتوفرة في ظل الظف الراهن ، وفي الوقت ذاته

تتطلع الى الدعم والالتزام الكامل للمجتمع الدولي والشركاء في الايفاء بالتزاماتهم وتعهداتهم في اسناد جهود العراق لاعمار المحافظات المتضررة .

وإدراكاً من الحكومة لانظمة وقيود الوكالات التنموية والبنوك والمنظمات الدولية، ترى أنه قد يكون من الضروري إتباع آلية تمويل اخر لإتمام التمويل من خلال القنوات الحكومية لضمان التنفيذ .مع ذلك ، وتحقيق أهداف و التنسيق بكفاءة وفعالية ،تحض الحكومة الجهات المانحة كافة على الآليات الحكيمة الحالية التي ثبتت فعاليتها والتي يُعتقد أنها كافية لبذل جهود فعالة لإعادة الإعمار وهذه الآليات هي:-

١ - التمويل عبر المنح والقروض الدولية الخارجية بموجب اتفاقيات ثنائية وفقاً للتشريعات العراقية النافذة (الدول ، البنك الدولي ، الوكالات التنموية الدولية ،البنك الاسلامي للتنمية ، البنك الالمانى للتنمية ، جهات اخرى)

٢ - وكالات الأمم المتحدة:المختلفة وبحسب القطاع والاختصاص ،يمكن تقديم التمويل بشكل مباشر لوكالات وبرامج الأمم المتحدة **المختلفة** .

٣ - دعم وتمويل القطاع الخاص المحلي وبعده القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية شركاء مهم ينفي التنفيذ، ويتوقع منهم تلقي التمويل عبرالقنوات المالية.

٤ - ليات دعم المؤسسات والمنظمات المحلية الرسمية ومنظمات المجتمع المدني وفقاً للقوانين والتشريعات العراقية.

جدول (٥-٢) خلاصة ملحق توضيحي استرشادي للتمويل بحسب القطاعات ومصادر التمويل

<u>الدعم الدولي والخارجي</u>				<u>الدعم لمحلي</u>	<u>الميزانية الاتحادية العامة</u>		<u>القطاع الفرعي</u>	<u>القطاع الرئيسي</u>
<u>الوكالات التنموية الدولية</u>	<u>وكالات الامم المتحدة</u>	<u>قروض ومنح البنوك</u>	<u>قروض الدول</u>		<u>الاستثماري</u>	<u>الجاري</u>		
√	√	√	√	√	√	√	<u>قيادة و ادارة و اعداد الخطط الوطنية (القطاعية والمحلية)</u>	<u>الحكومة لاعادة الاعمار والتنمية الحكومة المحلية</u>
√	√	√	√	√	√	√	<u>المصالحة الوطنية تعزيز المؤسساتية</u>	
-	-	-	-	√	-	√	<u>الحماية الاجتماعية</u>	<u>التنمية</u>
√	√	√	√	√	√	√	<u>الصحة والدعم النفسى والاجتماعي</u>	<u>الاجتماعية</u>
√	√	√	√	√	√	√	<u>التربية والتعليم العالي</u>	<u>والبشرية</u>
√	√	-	-	√	-	√	<u>ازالة الانقاض ومخلفات الحرب</u>	<u>البنى التحتية</u>
√	√	√	√	√	√	√	<u>الطاقة</u>	
√	√	√	√	√	√	√	<u>المياه والصرف الصحي</u>	
√	√	√	√	√	√	√	<u>السكن</u>	
√	√	√	√	√	√	√	<u>الطرق والجسور</u>	
√	√	√	√	√	√	√	<u>الخدمات الصحية</u>	
√	√	√	√	√	√	√	<u>الصناعة والتصنيع</u>	
√	√	√	√	√	√	√	<u>الزراعة</u>	<u>التنمية</u>
√	√	√	√	√	√	√	<u>التجارة والخدمات</u>	<u>الاقتصادية</u>
√	√	√	√	√	-	√	<u>التشغيل وفرص العمل</u>	

## المصادر:

١. احصائيات وزارة الهجرة و المهجرين / حزيران ٢٠١٦
٢. احصائيات منظمة حرية المرأة في العراق
٣. المسح المشترك لوزارة التخطيط و البنك الدولي لعام ٢٠١٤
٤. المسح الوطني للامن الغذائي / ٢٠١٦
٥. دليل تقييم الاضرار و الخسائر و الاحتياجات / ملاحظات استرشادية الصادر من قبل البنك الدولي في عام ٢٠١٠.
٦. متطلبات سوق العمل .
٧. المسح المتوفر من التقارير الواردة من المحافظات المتحررة و الوزارات القطاعية ذات الصلة .
٨. تقرير صندوق النقد الدولي اغسطس ٢٠١٥ .
٩. برنامج الامم المتحدة / اطار استراتيجية التنمية الحضرية للمحافظات في العراق ١٣ ايار ٢٠١٦ .
١٠. بيانات الجهاز المركزي للاحصاء.
١١. وزارة الصحة / قسم الاحصاء الصحي / التقرير الاحصاء السنوي / ٢٠١٥، ٢٠١٣.
١٢. الجهاز المركزي للاحصاء / مديرية الاحصاء الاجتماعي و التربوي.
١٣. تقرو وزارة التربية / دائرة التخطيط التربوي .
١٤. تقرير التقديرات الاولوية الصادرة عن المحافظات المتحررة.
١٥. ورقة بيانات التشغيل و فرص العمل لعام ٢٠١٤ .
١٦. تقرير صندوق النقد الدولي في مذكرة السياسات الاقتصادية و المالية لاتفاقية الاستعداد الانتمائي (SBA) للمراجعة الثانية في اكتوبر ٢٠١٦ .
١٧. تقرير صندوق اعادة اعمار المناطق المتضررة في نهاية ايلول ٢٠١٦ .